

الداي علي خوجة (1817-1818)

وأثار سياسته على الحكم العثماني في الجزائر

Dey Ali Khodja (1817-1818) and the impact of his policy on the Ottoman rule in Algeria

فهيمة عمريوي

جامعة الجبالي بونعامة - خميس مليانة - الجزائر

f.amrioui@univ-dbkm.dz

تاريخ النشر: 2022/07/05

تاريخ القبول: 2022/04/25

تاريخ الإرسال: 2022/01/27

الملخص:

تتناول هذه الدراسة الداى علي خوجة الذي حكم إيالة الجزائر لمدة ستة أشهر من 8 سبتمبر 1817م إلى 1 مارس 1818م، رغم قصر فترة حكمه إلا أنه يعتبر من أهم حكام إيالة نظرا للتغيرات والإصلاحات الحاصلة في عهده والتي شملت الجانب السياسي والعسكري بشكل خاص، كما تعرضنا في ثنايا هذا البحث لقضايا أخرى تخص الجانب الاقتصادي وعلاقات الجزائر الخارجية في عهده.

يهدف هذا البحث إلى إبراز جانبين مهمين: يتعلق الأول منهما بالسياسة التي انتهجها الداى علي خوجة، فيما يتعلق الثاني بآثار ونتائج تلك السياسة على الحكم العثماني بالجزائر.

الكلمات المفتاحية:

علي خوجة، 1817-1818، السياسة، الحكم العثماني، الجزائر.

Abstract:

This study deals with Dey Ali Khoja, who ruled the state of Algiers for a period of six months from 8 September 1817 AD to 1 March 1818 AD. Despite the short period of his rule, he is considered as one of the most important rulers of the Regency, due to the changes and reforms taking place during his reign, which affected the political and military aspect in particular; we also dealt in this article with other issues related to the economic aspect and Algeria's foreign relations during his reign.

This research aims to highlight two important aspects: the first is related to the policy pursued by Dey Ali Hodja; the second aspect relates to the effects and consequences of this policy on the Ottoman rule in Algeria.

Keywords:

Ali Khodja; 1817-1818; Policy; Ottoman rule; Algeria.

1. مقدمة:

تعتبر فترة الدايات (1671-1830) آخر وأطول الفترات التي مرت بها الجزائر خلال الحكم العثماني، حيث شهدت بروز عدة حكام أهمهم الداوي علي خوجة فرغم قصر فترة حكمه التي لم تدم سوى ستة أشهر من 8 سبتمبر 1817 إلى 1 مارس 1818م، إلا أنه سعى إلى إتباع سياسة هامة أعطى فيها الأولوية لإصلاح الجيش. فما هي التغييرات التي أحدثها الداوي علي خوجة والظروف التي تمت فيها وأثارها على الحكم العثماني بالجزائر؟. تهدف هذه الدراسة إلى تناول الأبعاد المختلفة لسياسة الداوي علي خوجة وتكوين نظرة متكاملة عنه وعن فترة حكمه بالاعتماد على مصادر متنوعة، منها وثائق خط همايون¹. وكتابات محلية وأخرى أجنبية عاصر بعضها فترة حكمه.

2. علي خوجة وظروف تعيينه في منصب الداوي:

1.2 تعريفه:

ينتمي علي خوجة حسب إحدى وثائق خط همايون إلى منطقة مكري Mekri² المعروفة الآن باسم فتحية Fathiye الواقعة جنوب شرق أزمير، والمنطقة نفسها أي مكري³ وردت في إحدى دفاتر الإنكشارية⁴، في حين ذكر العربي الزبيري محقق ومترجم كتاب المرأة لحمدان بن عثمان خوجة انتماء علي خوجة إلى مدينة بورصة⁵. أما الباحث منور مروش فقد ذكر أنه ليس تركيا بل أن أصوله تعود إلى منطقة جورجيا في القوقاز⁶. رغم أننا لا نتوفر على معلومات عن زمن وأسباب قدومه إلى الجزائر إلا أنه يبدو واضحا أن مهامه بدأت كجندي إنكشاري مثل بقية رفاقه ثم ارتقى في الرتب العسكرية والمناصب في الجزائر، حيث انتسب إلى الأوجاق رقم 177 وسكن أثناءها بغرفة تسمى سباهي بتكنة علي باشا المعرفة أيضا بتكنة الخراطين⁷.

يُعد علي خوجة واحدا من خوجات الترك⁸، وهنا يذكر وليام شالر أن لقب الخوجة أطلق عليه من قبل الأتراك دون أن يمارس مهنة الكاتب وعرفه أيضا بأنه كان "رجلاً كثير العلم واسع الإطلاع ورجح أنه كان أكبر عالم متطلع في الجزائر في زمانه"، ووصفه أيضا أنه "في مناسبات الأعياد والحفلات الرسمية كان يستقبل القناصل وبمجرد وصولهم إلى قاعة

الاستقبال يجدونه يرتدي أفخم الأزياء محاطاً بالحرس ويبيده كتاب عندئذ يتظاهر بأن القنصل قطع عليه التأمل والقراءة فيلقي بالكتاب جانبا في عجلة⁹.

وقد وصفه الداوي حسين (1818-1830) في رسالة وجهها إلى السلطان العثماني محمود الثاني (1808-1839) رفقة القبطان علي رئيس سنة 1232هـ/1818م بالمجنون إذ نقرأ في بدايتها " إنها القائمة التي وردت هذه المرة من طرف الداوي حسين الذي نصب دايّاً على أوجاق جزائر الغرب خلفا لعلّي باشا المهبول المتوفى بمرض الطاعون"¹⁰، وتكرر استعمال هذه العبارة عدة مرات في النص، والأمر ذاته أورده حمدان بن عثمان خوجة أثناء حديثه عن حركة التمرد والعصيان ضد عمر باشا (1815-1817) حيث ذكر بأنه "رجل مجهول ومعتوه"¹¹.

يبدو أن هذه الصفة أطلقت عليه بسبب سياسته وموقفه اتجاه الجند مثلما سنوضحه في العناصر الموالية.

2.2 ظروف تعيينه:

عُرِفَ علي خوجة بتمرده على السلطة حيث قاد سنة 1808م حركة تمرد ضد داي سابق¹²، ونستنتج من خلال تسلسل حكم الدايات أن المقصود هو الداوي أحمد باشا الذي تولى منصب الداوي في شهر جمادى الثانية 1220هـ/ سبتمبر 1805م وكانت نهايته على يد العسكر في 15 رمضان 1223هـ/ أكتوبر 1808¹³. تزعم علي خوجة في 26 شهر شوال من سنة 1232هـ/ 8 سبتمبر 1817 تمرد آخر انطلق من ثكنة الخراطيين ضد الداوي عمر باشا (1815-1817)، ولما علم هذا الأخير بالتمرد أرسل شاوشاً إلى الثكنة لينهاهم عن ذلك غير أنهم أصروا على تنفيذ الأمر، ثم قرر قتالهم غير أنه تراجع عن أمره بعدما رأى عدم رغبة وزرائه في مقاومة المتمردين فوضع خنجره وأستقبل القبلة وأمر حراسه بخنقه¹⁴.

في حين تذكر وثيقة مرسلة من الداوي حسين إلى السلطان محمود الثاني أن أتباع علي خوجة هم من نفذوا عملية اغتيال الداوي عمر باشا وليس حراس هذا الأخير، حيث ورد فيها "أنه حصل أن أمرد شخص مهبول يدعى بـ (مكريلي) علي على السلطة والحكم مع بعض أتباعه الخونة المفسدين في 26 من شهر شوال الشريف من سنة 1232هـ وهاجم مع

جماعته على الغفلة قصر الباشا ثم اقتحموا القصر وقتلوا عمر باشا ونصب علي المهبول الذي هو رئيس العصاة المتمردة¹⁵.

عرفت الجزائر تأزما في أوضاعها الداخلية قبيل تعيين الداي علي خوجة خاصة بعد الحملة الانجليزية بقيادة اللورد اكسموث (Lourd Exmouth) في 27 أوت 1816م حيث ألحقت خسائر معتبرة في القدرات الدفاعية للجزائر فأحرقت السفن المتواجدة بالميناء، وخربت القلاع والمنازل، وقتل حوالي خمسمائة تركي وأكثر من ثمانمائة وثلاثة وثمانون قتيلاً من المدنيين إضافة إلى العديد من المصابين¹⁶.

قدمت وثيقة أخرى مرسلة من الداي حسين إلى السلطان محمود الثاني وصفا هاماً للوضع في الجزائر عشية تعيين علي خوجة فقد ورد فيها أن "عمر باشا لم يكن مهتما بتسيير وإدارة أمور الأوجاق وتوفير الوسائل اللازمة للجهاد، بل كان يتبع هوى نفسه ويتصرف في الأموال المخصصة للمجاهدين وأموال الخزينة بصرفها في غير محلها إضافة إلى هذا فإن ما حصل من الهزائم والمصائب أثناء الحملة الإنجليزية على الجزائر في شهر شوال من سنة 1231هـ لم تسبقها خسارة منذ ارتباط الجزائر بالباب العالي وهي كلها ترجع لسوء تدبيره وتقصيره في تسيير أمور الأوجاق، نتيجة لهذا الوضع اجتمع العلماء والصلحاء وأغنياء المدينة وفقرائها وأجمعوا على عزل عمر باشا من منصبه"¹⁷. والأمر ذاته يذكره عنه حمدان بن عثمان خوجة حيث يصفه في مذكراته أنه كان سفاحا ويعتبر توقيع له لمعاهدة مع إنجلترا بعد حملة اللورد اكسموث (Lourd Exmouth) عام 1816م من الأمور التي عجلت بسقوطه ونهاية حكمه¹⁸.

تولى علي خوجة الحكم في 26 شوال من عام 1232هـ/ سبتمبر 1817م إلى غاية 23 ربيع الثاني 1233هـ/ 1 مارس 1818م¹⁹، وبعد انتخابه داياً أرسل الحاج حافظ إلى استانبول لتقديم الولاء للسلطان محمود الثاني وطلب إرسال المجندين إلى الجزائر فصدر بذلك فرماناً يقضي بإرسال السفن والمعدات والأسلحة إلى الإيالة²⁰.

وردت عدة مراسلات بين الجزائر والباب العالي عن وصف الداوي علي خوجة وفترة حكمه التي استمرت ستة أشهر فقد جاء في إحداها "أنه كان قاسياً إلى أقصى حد في حكمه لدرجة أن أهالي الجزائر والمجاهدين والغزاة عانوا من ظلمه أشد المعاناة حتى وصلوا لدرجة الانفجار بعد صبر طويل، لذا فإنهم التجئوا إلى الله القدير رافعين شكاوهم منه إليه واستجاب الله لدعائهم حين أخذه أخذ عزيز مقتدر حيث توفي بمرض الطاعون الذي كان منتشراً في البلد"²¹. ويرى شالر بأن الإنكشارية سرعان ما أدركوا أنهم عينوا في الحكم رجلاً مستبد طاغية أناني ذا نزوات وسفاكاً للدماء²².

3. السياسة الداخلية للداوي علي خوجة:

أولى الداوي علي خوجة اهتماماً خاصاً بالداخل حيث اتبع سياسة مغايرة تختلف اختلافاً جذرياً عن سياسة من سبقه من الدايات، فقام بثورة عامة حاولت تغيير نظم وتقاليد حكم إيالة الجزائر منذ تأسيسها عام 1520.

1.3 تغيير مقر الإقامة:

أيقن الداوي علي خوجة منذ تعيينه دايّاً أن الجيش سيثور عليه مثلما فعل مع سابقه من الدايات، فكانت أولى أعماله تغيير مقر إقامته من الجينية بالمنطقة السفلى إلى القصبة بالمنطقة العليا²³ حتى يصبح في مأمن من تمردات الجيش²⁴. أما عن كيفية الانتقال فيذكر الزهار أن علي خوجة ذهب إلى القصبة ولما عاد إلى الجينية أمر الباش طنجي (رئيس المدفعين) بتحسين القصبة بالمدافع والبارود، وفي ليلة الجمعة أرسل لشيخ البلد وأمره بأن يأمر أهل الصنائع البلدية بأداء صلاة المغرب في جامع السيدة وعدم الخروج منه حتى يسمح لهم بذلك، كما أمر بغلق أبواب الثكنات بعد صلاة المغرب وجهاز 400 بغل لاستعمالها في نقل محتويات دار الإمارة من ذهب وفضة ومال وسلاح وغيرها مستعينا في ذلك بالأهالي والكراغلة، تم الانتقال إلى القصبة ليلاً وحمل كل واحداً شمعة للإضاءة وما يستطيعون حمله من مال وأثاث ونزع السجاق أي العلم من فوق قصر الجينية وأغلق أبوابها، وفي صباح اليوم الموالي علق السجاق على باب القصبة وأطلق خمسة مدافع من أمامها²⁵.

بعد أن استقر الوضع زاد من تحصين القسبة وجهاز نحو ثلاثمائة من البغال لنقل المال المتبقي بالخرزنة القديمة ودامت العملية ستة وثلاثين ليلة²⁶. لتصبح القسبة بعد ذلك المقر الجديد للحكام بعد أن كانت منطقة مخصصة للأهالي، وبذلك تم الفصل بين الفضاء السياسي والفضاء الاقتصادي والتمهيد لتشكيل حكم أسري على غرار ما كان حاصلًا في تونس وطرابلس الغرب.

2.3 استبدال الموظفين:

اتخذ الداوي علي خوجة مباشرة بعد تعيينه في منصب الداوي قرارات صارمة مست الموظفين السامين، فنفي بعضهم وقتل البعض الآخر وعين آخرين مكانهم منهم الخزناجي الذي نفاه إلى تلمسان ونفى خوجة الخيل إلى مستغانم أما الأغا فأمر الخليفة بخنقه، بعد هذه القرارات أولى منصب الخزناجي لرجلاً مسناً وتولى مامش القوراجي التركي الأصل منصب الأغا، كما عين تركيا آخر كان يشتغل بصناعة نسيج الكتان في منصب وكيل الحرج ومن نفس النسب عين بيت المالجي، وضاعف عدد نواب وكيل الحرج من اثنين إلى أربعة نواب²⁷. أما حسين خوجة فكان وضعه خاصاً إذ يُعد من الناجين القلائل من أنصار وأتباع وأخصاء الداوي عمر باشا حيث أسند إليه مهمة الجباية والكتابة للأوجاق المعمورة ليتم تربيته في عهد الداوي علي خوجة لمنصب خوجة الخيل حيث ذكر أنه "أزيح من منصبه وأجبر أن يكون خوجة الخيل في عهد علي باشا المهبول الذي توفاه الله بمرض الطاعون"²⁸، ليصبح بعد ذلك آخر دايات الجزائر (1818-1830)²⁹.

استعان الداوي علي خوجة أيضاً بـ يحيى بن السيد مصطفى الذي كان يشغل خزانة الداوي عمر باشا، ورغم ذلك عينه في نهاية سنة 1817م قائداً على بني جعد مكافئة له على التصدي للمعركة التي قادها ضد محلة الشرق عندما كانت تتأهب للتمرد مع مجموعة من القبائل الأخرى الثائرة³⁰. إن هذه الاختيارات تبين بُعد نظر الداوي علي خوجة ورغبته في تقوية السلطة بالاعتماد على عناصر لها مقدرة وكفاءة ودراية بأحوال البلاد مع وفائها وعدم تمرداها على السلطة، كما نلاحظ أنه لم يقصي العنصر التركي إقصاءً كلياً فكل المناصب السامية أولاها للأتراك.

سلك الداي علي خوجة نفس التصرف مع البايات حيث أمر باي الغرب علي قارة باغلي بإحضار الدنوش ولما وصل إلى موضع أبي خرشفة أسفل مليانة أرسل من يقتله وصادر منزله وسجن أولاده ثم ولى مكانه حسن باي³¹، ونفس المصير تلقاه جعفر باي الشرق وعين أحمد باي المملوك مكانه على قسنطينة وأسفر هذا الوضع عن مصادرة الكثير من أملاك الأهالي ونهب الخزينة ونقل محتوياتها إلى دار السلطان ومنذ تلك الحادثة لم تعمر كسابق عهدها³². عموماً فإن عمليات القتل أو النفي كانت تتبعها دائماً مصادرات الأملاك لصالح السلطة الجديدة وهي ميزة اشترك فيها الداي علي خوجة مع باقي الدايات أخرهم الداي حسين الذي عزل جميع الموظفين السامين التابعين للداي علي خوجة وولى آخرين مكانهم.

3.3 محاولة إصلاح الجيش:

كانت سياسة الداي علي خوجة جد صارمة اتجاه الجند فبمجرد وصوله إلى الحكم أتى بمأتين من العسكر يحرسونه ليلاً ونهاراً³³، وأمر بقطع رؤوس عشرة ضباط من ثكنة الخراطين بعد ثبوت تورطهم في تدبير محاولة اغتياله وقد تمت العملية علناً عند باب القصبة³⁴، ولم يسبق لأي داي معاقبة الانكشارية بهذه الطريقة لأن معاقبة الانكشاري من صلاحيات الأغا فقط يتولى بموجبه معاقبة الأتراك والانكشارية الذين يخلون بالنظام سراً في مقر إقامته بدار سركاجي سواء بالضرب أو القتل أو النفي³⁵.

تمهيداً للاستغناء عن خدمات الجيش الانكشاري عمل علي خوجة على تشكيل قوة محلية مكونة من ألفين من رجال زواوة كما جند 6000 كرغلي³⁶، ولمراقبة الجند وضع بينهم جواسيس ينقلون له الأخبار وعن طريقهم اكتشف نوايا جنود محلة الشرق للانقلاب عليه، فبمجرد وصولهم إلى عين الربط³⁷ أو منزل المحلة وجدوا المدينة محمية بـ 6000 كرغلي مسلحين تسليحاً جيداً إضافة إلى القبائل والأتراك الموالين له وكانت هذه الفرق بقيادة يحيى بن مصطفى³⁸، فضربهم بالمدافع من رأس تافورة وقتل أغلبهم، كما أعلن أنه سيكافئ كل من يأتيه برأس تركي أو زيتوني من عناصر المحلة فبعضهم قُتل من طرف الأهالي، أما الأحياء منهم فقد تم نقلهم إلى القصر فقتل بعضهم بنفسه في حين أطلق سراح شاوش المحلة الذي أرادوا تعيينه جبراً مكانه وسمح له بالعودة إلى بر الترك³⁹.

تُعد هذه الإجراءات تنفيذاً صريحاً لقانون عهد الأمان⁴⁰ المتضمن عدة بنود منها أنه "في حالة تمرد أحد أفراد المُحلة وقيامه بالتحريض على العصيان يمنع دخوله مدينة الجزائر. أما إذا كان العصيان من كل أفراد المُحلة فيمنعون كلهم من دخول مدينة الجزائر ونعتبر أن المُحلة قد ضاعت، وفي حالة ظهور أحدهم في الجزائر بعد مدة فإنه يعاقب بالفلكة حتى الموت وهذا القرار تم تدوينه في السجل". كما نص بنداً آخر على وجوب التحري قبل إصدار الأحكام تفادياً للظلم⁴¹، وقد طبق الداوي علي خوجة كلا البندين في تعامله مع عناصر المُحلة المتمردة ومع شائشها الذي أولوه جبراً وبذلك يرجع إلى الداوي علي خوجة تطبيق بنود عهد الأمان الذي يعتبر دستوراً لتنظيم الجند لما تضمنه من قرارات انضباطية صارمة تخص المهام وتوزيعها والعقوبات المفروضة على مخالفيها.

نتج عن هذه التصنيفية القضاء على 1200⁴² يولدش و150 ضابطاً برتبة بلكباشي وزجّ بالبعض الآخر في السجن. وفي 2 ديسمبر أعطى الأمان لمن تبقى منهم ففضل الكثير منهم العودة إلى المشرق⁴³، وفر البعض الآخر إلى إيالة تونس حيث وصلوها 26 سبتمبر 1817م⁴⁴، كان لهذه الحادثة تأثيراً واضحاً وكبيراً في تناقص عدد المجندين الذين كانوا في الجزائر وعزوف شبّان منطقة الأناضول وضواحيها عن القدوم أيضاً. منه يمكن اعتبارها نقطة تحول هامة وبداية النهاية للجيش الانكشاري بالجزائر حيث أبرزت رغبة الداوي علي خوجة في إعطاء ميزة مغايرة للسلطة ممثلة في الرغبة في الاندماج مع الأهالي وإشراكهم في الحكم والجيش وكسب ثقة الكراغلة لاستخدامهم ضد العثمانيين.

من المهم الإشارة هنا إلى تسجيل اختلاف آراء المؤرخين عن هذه السياسة وأثارها على الحكم العثماني في الجزائر فقد ذكر حمدان خوجة أنه "لولا وفاة الداوي علي خوجة بالطاعون لتسبب في خراب الإيالة ما في ذلك شك"⁴⁵، ومنه يتبين أن حمدان خوجة اتخذ موقفاً معارضاً للإصلاحات رغم انتمائه لفئة الكراغلة التي أراد الداوي علي خوجة تقريبها منه وإشراكها في تكوين الجيش وحكم الإيالة. أما الحاج أحمد الشريف الزهار الذي كان معاصراً هو الآخر للفترة فلم يذكر رأيه بشكل صريح غير أنه يفهم مما أورده من معلومات إبرازه أهمية الدور والقرارات التي اتخذها الداوي علي خوجة والتزامه بأحكام الشرع ورغبته في توطيد وتحسين العلاقة مع إيالة تونس فبادر للصلح معها رغم أنه كان في وضع الغالب

وليس المغلوب⁴⁶. أما مبارك الميلي فرأى أن هذا التحول جاء متأخراً عن أوانه لذلك لم تظهر نتائجه الاجتماعية والاقتصادية⁴⁷.

بالتوقف عند الفترة التي تمت فيها هذه الإصلاحات، يتبين أن الداي علي خوجة كان على دراية بأن حركة تمردات الجيش كانت شاملة ومست المركز وولاياته على حد سواء مما استدعى بداية محاولات جدية إلى تنظيم الجيش على الطرق الأوروبية لمواجهة التحديات المفروضة وقتذاك⁴⁸.

قام محمد شاوش⁴⁹ ورفيقه أحمد خوجة بعد عودتهما إلى الدولة العثمانية برفقة بعض الجنود المهجرين بتقديم وصفاً دقيقاً عن الداي علي خوجة باعتباره شهوداً عيان واكبوا أحداثاً مهمة في تلك الفترة ونجو بصعوبة من القتل. ومن جملة ما ذكره " أن الداي علي خوجة ارتكب أخطاءً جسيمة في سبيل الوصول إلى مقام الإمارة وإحراز - صفة الداي - فقد فرق الأتراك المقيمين في الجزائر بحيث لم يبق منهم إلا مقدار مأتي شخص من المنبذين، وحل مجلس العقد والحل"⁵⁰.

4.3 محاولة إيجاد حلول للأزمة الاقتصادية والاجتماعية:

لم يكن الجانب الاقتصادي أحسن حالاً من الجانب السياسي والعسكري خلال نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر حيث تواتر انتشار الأوبئة وما صاحبها من مجاعات وندرة السلع وغلائها، ففي سنة 1794م انتشر غزو الجراد الذي صاحبه القحط وتكرر عام 1805م إذ تزامن مع ثورات محلية بالشرق والغرب. كما انتشرت عدة الأوبئة أخطرها وباء الطاعون الذي دام عشر سنوات من 1787 إلى 1797م وأودى بحياة خمس السكان، ليعود إلى الظهور عام 1816م واستمر إلى غاية 1822م، وهو آخر وأخطر وباء عرفته الجزائر في الفترة العثمانية وتكمن خطورته في انتشاره السريع في المناطق الداخلية ووصوله حتى مشارف الصحراء⁵¹.

كان لهذا الوضع أثراً اقتصادية واجتماعية خطيرة جعلت حكام تلك الفترة يحاولون اتخاذ إجراءات للحد من الوضع منهم الداوي عمر باشا الذي أصدر أمراً بتخفيض قيمة العملة بنحو الربع، وفي 27 شوال 1232هـ/9 سبتمبر 1817م قرر الداوي علي خوجة الرجوع إلى معدل الصرف المعمول به في السابق أي أن السلطاني يساوي 9 ريال دراهم صغار والدورو يصرف بـ 5 ريال دراهم صغار والبوجو بـ 3 ريال دراهم صغار، وبهدف الحفاظ على القدرة الشرائية للجند أصدر في 14 ذي الحجة 1232هـ/26 أكتوبر 1817 قراراً آخر يحدد قيمة صرف الدورو بـ 6 ريال دراهم صغار غير أن هذه المحاولة لم تدم طويلاً بسبب الواقع الاقتصادي وقتذاك⁵²، الذي نتج عنه أيضاً ارتفاعاً كبيراً في الأسعار وندرتها في الأسواق منها الزيت والقمح⁵³. ومن الإجراءات الأخرى التي اتخذها فرضه تسعيرة لمادة القمح وهدد بالقتل كل من يحاول بيعه بأعلى من سعره مما أدى إلى ندرته في الأسواق⁵⁴.

هذا وتذكر إحدى المراسلات اضطهاده لأصحاب الأموال وأرباب التجارة للحصول على الأموال عن طريق النهب والسلب⁵⁵، أما فيما يخص الجانب الاجتماعي فتشير نفس المراسلة إلى أنه أخذ بنات القناصل المقيمين بالجزائر وأربعين بنتاً من اليهود بطريق القوة والعنف⁵⁶ وعلى النقيض من ذلك، يذكر الزهار أنه سعى لتطبيق أحكام الشرع فأمر بإبطال الزنا وشرب الخمر ونفي النساء الممساة إلى مدينة شرشال، كما أمر الناس بالصلاة مع الجماعة وهدد بالعقاب كل من يترك مكانه مفتوحاً بعد سماع الأذان⁵⁷.

4. سياسته الخارجية:

اتبع الداوي علي خوجة سياسة خارجية خاصة لتوطيد حكمه تمثلت في تحسين علاقاته سواء مع المركز أو مع الإيالة الشرقية أو مع الدول الأوروبية وهذا حتى يتسنى له استكمال إصلاحاته ومشروعه الداخلي، فبمجرد تعيينه داياً أرسل مبعوثاً للسلطان العثماني لتقديم الولاء وهو تقليد سار عليه من سبقه من الحكام. والجدير أن سياسة الداوي علي خوجة لم تحدث قطيعة بين المركز وإيالة الجزائر فقد قدم علي خوجة عريضة إلى الباب العالي بخصوص طلب المساعدات التي لم يكتمل إرسالها إلى الجزائر بعد إعدام الداوي عمر باشا، واستجاب الباب العالي لهذا الطلب وسلمت المساعدات المتبقية لموظف كان قد أرسل من الجزائر لهذه المهمة، غير أن امتناع سفير إنجلترا على منح جواز سفر أي - ورقة الأمن - للجزائريين وللأسف المتوجهة إليها مدامت السفينة السردينية محجوزة في الجزائر حال دون تحقيق ذلك.⁵⁸ غير أن الأمور عادت إلى طبيعتها بوفاة الداوي علي خوجة وتنصيب الداوي حسين خلفاً له حيث تعهد هذا الأخير بعدم التعدي على السفن التجارية التابعة للدول الصديقة للدولة العثمانية، وقام أيضاً بإنهاء المشكل مع سردينيا بإرجاع السفينة ومحتوياتها كما وافقت الدولة العثمانية على إرسال المهمات إلى الجزائر بعد ذلك.⁵⁹

الملاحظ أيضاً أن الباب العالي لم يعارض إرسال خلعة الإمارة للداوي علي خوجة أو يصدر قرارات بإيقاف التجنيد وعدم إرسال اللوازم العسكرية إلى الجزائر، بل فضل فقط تأجيلها حتى تتضح الحقائق ويتم مرة أخرى النظر في القضية من طرف القبطان ومناقشة مشكلة إرسال المهمات من عدمها ثم يعرض المشكل على السلطان العثماني لإصدار القرار النهائي بخصوص الموضوع.⁶⁰

يكشف التقرير آخر عن معلومات في غاية الأهمية عن وضع البحرية الجزائرية والولايات الأخرى أي تونس وطرابلس الغرب فهذه الولايات لا تملك السفن أو الغليوطات من نوع القورت بل تملك سفن صغيرة من نوع - سالوبة-، وقد استعملت في إطار توجه الأوجاقات الثلاثة لمساعدة الدولة العثمانية في حربها في البحر الأسود لكنها لم تقدم الكثير للأسطول العثماني، كما أن الأوجاقات الثلاث كانوا يطلبون من الباب العالي نظير تلك

المساعدات مهمات وذخائر وأدوات وقطع كبيرة من سفن البايك التي هم بحاجة إليها، وهذه المطالب أوقعت الدولة العثمانية في مصاريف ضخمة خاصة وأنها تعاني من ضائقة اقتصادية وفي المقابل لم تقدم خدمات للباب العالي. وبناء عليه اقترحت على الإدارة الشاهانية الاستغناء عن خدمات هذه السفن⁶¹.

أما مع إيالة تونس فقد أبدى رغبته في الصلح معها حيث أرسل إليها في شهر أكتوبر من سنة 1817م وفداً مكوناً من الحاج يوسف والعالم الشيخ سيدي علي بن النيكرو والباش كاتب، وقد حظي الوفد باستقبال مميز كما تم توقيع معاهدة بين الطرفين تضمنت عدة بنود تمثلت في التعهد بأن لا يزود غزاة البحر الجزائريون أثناء مرورهم بالثغور التونسية بمركبهم بأية مؤونة إلا بعد تسديد قيمتها نقداً، ونصت أيضاً على التوقف عن مصادرة المراكب التجارية التونسية، وأن يسكن وكيل الجزائر في تونس في إحدى ضواحي الإيالة وليس في العاصمة التونسية مثلما كان الأمر في السابق. ونص بنداً آخر على أن باي تونس يتعامل مباشرة مع داي الجزائر وليس مع باي قسنطينة لأن هذا الأخير مجرد أحد ضباط الجزائر، وفي حالة قيامه بمراسلة باي تونس عليه أن يخاطبه بعبارات تتناسب ومنصبه⁶². رغم ذلك لم تظهر معالم الصلح على الواقع وظلت العلاقات بين الطرفين يسودها الفتور بسبب إصرار محمود باي تونس على العداوة⁶³.

وفيما يخص العلاقات مع الدول الأوروبية فقد توترت العلاقات مع سردينيا أو صارونيا -كما وردت في المراسلات- بسبب تعدي الداي علي خوجة على سفينة تابعة لهذه الدولة الأمر الذي أثار حفيظة الدول الغربية خاصة إنجلترا⁶⁴، فتقدم سفيرها المقيم في الدولة العثمانية بشكوى بخصوص هذا الاعتداء لسبيين: أولهما لأن سردينيا داخلية في حلف مع إنجلترا. ويتمثل السبب الثاني في تعديات قراصنة أوجاق الجزائر على بعض السفن التجارية التابعة لدول صديقة للدولة العثمانية، وكان رد هذه الأخيرة بأن أجلت إرسال ما تبقى من المهمات والإمدادات للأوجاق⁶⁵.

أقدم الداوي علي خوجة على طرد القناصل الذين زاروه رفقة القنصل الفرنسي من أجل إنهاء مشكل الاعتداء على السفينة السردينية وحمولتها. وقد تدخل وكيل سردينيا موضحاً للداوي علي خوجة بأن هذا التعامل القاسي والغليظ مع الدول الصديقة للدولة العثمانية لا يجوز ولا يُستحسن، وكان رد فعل الداوي بأن طرده من مجلسه وحجز ابنته بين الحريم. بناءً على هذا قام وكيل سردينيا بمراسلة ملك سردينيا لإطلاعه بالأمر وأيضاً لإطلاع ملوك وأمراء الدول الغربية بما يجري في الجزائر في عهد الداوي علي خوجة، وهذه الوقائع كان قد سجلها السفير الانجليزي من بجاية وترجمها ترجمانه المدعو بتران وتم إرسالها إلى الدولة العثمانية، كما ورد إلى هذه الأخيرة نسخة من الجريدة التي تصدر في مدينة فرانكفورت المهمة بتصرفات الداوي علي باشا وأحواله وكتبت عنه مقالاً حتى تكون الدولة العثمانية على اطلاع بشأنه⁶⁶.

تشير المراسلة ذاتها إلى أن محمد شاوش ورفيقه أحمد خوجة ذكروا أثناء عودتهم إلى الدولة العثمانية أن تصرفات الداوي علي خوجة ترتب عنها غارات من طرف الدول الصديقة ضد الجزائر، كما أقدمت إنجلترا التي كانت تستغل هذه الظروف على تجهيز وتهيئة أسطول قوي بالاتفاق مع كل الدول الغربية للهجوم على الجزائر. وقد تم صياغة هذه التصاريح في شكل تقرير قدمه السيد أمين الترسانة إلى المقام الشاهاني كما تم تقديم مضمون هذا التقرير إلى اللجنة الاستشارية وبعد دراسته ومقارنة مضمونه وجدت اللجنة تطابق في محتواه الأمر الذي جعلها ترجح أن تصرفات الداوي علي خوجة كانت سبباً في وقوف الدول الغربية موقف معادي من الجزائر⁶⁷. والحقيقة أن الدول الأوروبية بقيادة إنجلترا كانت قد اتفقت قبل وصول علي خوجة إلى الحكم على الضغط على الدولة العثمانية ومنعها من إرسال المتطوعين إلى الجزائر، كما دعت إلى ضرورة التكتل الأوروبي لمواجهة قراصنة شمال إفريقيا والجزائر بوجه خاص، وبرزت هذه الرغبة في مذكرة حررها "سدناي سميث" (Sidney Smith) بلندن في 31 أوت عام 1814م وتمت مناقشتها في مؤتمر فيينا عام 1815م⁶⁸.

5. الخاتمة:

بعد عرض وتحليل سياسة الداي علي خوجة، يتبين وجود تشابه مع غيره من الدايات في بعض الأمور منها عزل ونفي حاشية ووزراء الداي السابق واستبدالهم بآخرين يحضون بالثقة، كما حافظ على تقليد آخر يتمثل في إرسال وفد إلى المركز تعبيراً عن الولاء وهذا على الرغم من أن سياسته كانت تهدف لتشكيل حكم أسري على غرار الحكم الحسيني في إيالة تونس والحكم القرامانلي في إيالة طرابلس الغرب.

أحدث الداي علي خوجة ثورة حقيقية من خلال تغييره مقر الإقامة والحد من صلاحيات الجند لإضعاف تدخلهم في السلطة، كما اختار حراسه من الأهالي والكراغلة وسعى إلى تشكيل جيش جديد مكون من هاتين الفئتين، وبالتالي تقوية نفوذهم وإشراكهم في الحكم بعد أن كان الاعتماد عليهما يكون في حالات استثنائية كقمع الثورات الداخلية وصد الحملات الخارجية.

يمكن القول في الختام، أن هذه الثورة لم تظهر أثارها على الواقع إلا فيما يتعلق بمدة حكم آخر دايات الجزائر التي استمرت اثنا عشر سنة من 1818 إلى 1830. ولو حدثت تلك الإصلاحات في ظروف أخرى لكانت نتائجها مغايرة.

6. الهوامش:

¹ - يقصد بوثائق خط همايون الأوامر السلطانية المكتوبة بيد السلطان العثماني، تم جلبها من تركيا بمبادرة من الشيخ أحمد توفيق المدني. وهي عبارة عن مراسلات بين الجزائر والباب العالي تتضمن معلومات متنوعة عن العلاقات بين الجزائر ومركز الخلافة والهدايا المتبادلة بين الطرفين، وأيضاً علاقات الجزائر مع الدول المجاورة والدول الأوروبية، كما تضم تقارير حول دور الجزائر في الحوض الغربي للبحر المتوسط وتحالف الدول الأوروبية لإلغاء القرصنة، وتفاصيل مهمة عن أوضاع الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي والشخصيات الفاعلة في تلك الفترة مثل حمدان بن عثمان خوجة وأحمد بوضربة وأحمد باي. أنظر: الأرشيف الوطني الجزائري: خط همايون.

- يلس شهاب الدين، (2004). "الأرشيف العثماني الجزائري عمل وأفاق". منشور في الوثائق العثمانية في الأرشيفات العربية والتركية، مجلة الوثائق العربية، العدد 22، الرياض، ص 83 وأيضاً ص ص 93-94.

² - الأرشيف الوطني الجزائري: خط همايون، العلية 9، العدد 22556 السنة 1232.

³- دفتر الموابجات يكيجريان جزائر غرب: مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية، رقم 1974، وو190اظ، و195اظ، وأيضاً مخطوط رقم 1985، 186و، 187اظ و188اظ. نقلا عن محرز أمين، (2019- 2020). أوجاق الانكشارية بإيالة الجزائر في عهد الدايات (1671-1830)، دوره وتنظيمه من خلال الوثائق العثمانية: دفاتر الموابجات. أطروحة دكتوراه العلوم غير منشورة (التاريخ الحديث والمعاصر)، ج1، جامعة الجزائر 2-، الجزائر، ص 293.

⁴- دفاتر الانكشارية هي عبارة عن سجلات كبيرة الحجم يبلغ عددها أربع وثلاثين دفترًا مكتوبة باللغة العثمانية، وتشمل الفترة من 1100هـ/1689 إلى 1246هـ/1830م. تتضمن معلومات هامة عن رتب ورواتب الانكشارية ومناطقهم الأصلية والأوجاقات التي ينتمون إليها ومعلومات أخرى عن الثكنات وغيرها. ⁵- خوجة حمدان بن عثمان: المرأة، 2005م، تقديم وتحقيق وتعريب العربي الزبيري، الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، ص 115.

⁶- مروش المنور: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني العملة، الأسعار والمداخيل، 2009م، (د.ط). الجزائر، دار القصبة للنشر، ج1، ص 264. ⁷- محرز: مرجع سابق، ص 293.

⁸- الزهار أحمد الشريف: مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشرف الجزائر 1168-1246هـ/1754-1830م، 1980م، ط2. تحقيق أحمد توفيق المدني، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ص 131.

⁹- شالر وليام: مذكرات ولیم شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824، 1982م، تعريب وتعليق وتقديم إسماعيل العربي، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ص 175.

¹⁰- الأرشيف الوطني الجزائري: خط همايون، العلبة 9، العدد 22556، السنة 1232 ¹¹- خوجة: مصدر سابق، ص 115.

¹²- روسو البارون ألفونسو: الحوليات التونسية منذ الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر، 1992، ط1. نقلها عن الفرنسية ونقعا ودققها وضبطها بأمهات المصادر التونسية وقدم لها بدراسة نقدية، عبد الكريم الوافي، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، ص ص 329- 330.

¹³- الزهار: مصدر سابق، ص ص 95-101

¹⁴- نفسه، ص 131.

¹⁵- الأرشيف الوطني الجزائري: خط همايون، العلبة 9، العدد 22556، السنة 1232.

¹⁶ -Grammont Henri Delmas: 2002, Histoire d'Alger sous la domination turque 1515-1830, Présentation de Lemnouar Merouche, Paris, Ed Bouchene, p295.

- 17- الأرشيف الوطني الجزائري: خط همايون العلبة 9، العدد 22474، سنة 1232.
- 18- خوجة: مصدر سابق، ص 114.
- 19- الزهار: مصدر سابق، ص ص 131، 141.
- 20- إتر عزيز سامح: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، 1409هـ/1979، ط1. ترجمة: محمود علي عامر، دار النهضة العربية بيروت، للطباعة والنشر، ص 613.
- 21- الأرشيف الوطني الجزائري: خط همايون، العلبة 9، العدد 22556، السنة 1232.
- 22- شالر: مصدر سابق، ص 175.
- 23- تميزت المنطقة السفلى لمدينة الجزائر بكونها المركز الحيوي للمدينة حيث تجمعت بها كل الأجهزة السياسية والإدارية والعسكرية والاقتصادية والثقافية وهي بذلك لا تختلف عن باقي المدن العربية الكبرى مثل فاس، تونس، دمشق، القاهرة وحلب غير أن الجزائر انفردت إلى غاية 1817م بخاصية تجمع كل الأجهزة في المنطقة السفلى عكس مدينة حلب ودمشق وحتى القاهرة أين كان الجهاز العسكري والسياسي متمركزين بالقلعة الواقعة خارج المدينة. أنظر:
- Raymond André, (1981). « Le centre d'Alger en 1830 ». *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée*, N°31, p p 73-74.
- 24- كان الجيش الإنكشاري وراء اغتيال العديد من الحكام وقد أورد الشريف الزهار عدة عبارات دالة على ذلك منها "استقدمه العسكر لدار الإمارة... ذهبوا إلى القشلة وأتوا بي... وبعد ما ثار العسكر وقتلوه... بابعوه أميراً وأجلسوه على سرير الملك... أنظر: الزهار: مصدر سابق، ص ص 95، 103، 111-117.
- 25- نفسه، ص ص 132-134.
- 26- نفسه، ص 136.
- 27- نفسه، ص 132.
- 28- الأرشيف الوطني الجزائري: خط همايون، العلبة 9، العدد 22556، السنة 1232. الزهار: مصدر سابق، ص 132.
- 29- علق حمدان خوجة على تصرف الداي مع وزرائه بأن حسين خوجة يعتبر من بين الشخصيات التي كانت تحيط بالداي علي خوجة وهو الوحيد الذي كان نزيها وذو أخلاق فاضلة أما البقية فلم يكونوا سوى مغامرين. خوجة: مصدر سابق، ص ص 115-116.
- 30- Nil Robin Joseph: (1874). « Note sur Yahia Agha ». *Revue Africaine*, N°18, pp 60-61.
- 31- المزاري الأغا بن عودة: طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، 1990م، ط1. تحقيق ودراسة يحيى بوعزيز، ج1، بيروت لبنان، دار الغرب الإسلامي، ص ص 346-374.

³² - الزهار: مصدر سابق، ص ص 136-138.

³³ - نفسه، ص 132.

³⁴ - نفسه، ص 136.

³⁵ - Shaw Thomas: **L'Algérie un siècle avant l'occupation française au XVIII^{ème} siècle**, 1968, Paris, Ed Carthage, p 90.

- Venture de Paradis Jean Michal: **Tunis et Alger au XVIII^{ème} siècle**, 1983, Mémoires et observations rassemblées et présentées par Joseph Cuq, Paris, Ed Sindbad, p 175.

³⁶ - Mercier Ernest: **Histoire de l'Afrique septentrionale (Berbérie) depuis les temps les plus reculés jusqu'à la conquête française (1830)**, 1868, T 3. Paris, Ed Ernest Leroux Éditeur, p 499.

- Gaid Mouloud: **L'Algérie Sous les turcs**, 1991, 2 Ed, Ed Mimouni, Alger, p 178.

³⁷ - الزهار: مصدر سابق، ص ص 136-137.

³⁸ - Mercier: Op.cit, p. 500 .

³⁹ - الزهار. مصدر سابق، ص 137.

⁴⁰ - صدر قانون عهد الأمان لأول مرة سنة 1656م في عهد الباشا إبراهيم (1656-1659)، غير أن تأزم الوضع وقيام ثورة الأغوات وتولي الجيش السلطة حال دون تطبيق بنوده ليتم تجديده عام 1748م في عهد الداوي محمد بن بكير سنة 1748م عن بنوده أنظر:

- Devoulx Albert, (1860). « AHD AMAN ou règlement politique et militaire », Texte turc traduit en arabe par Mohammed ben Moustafa, et reproduit en français par M. Devoulx fils..., **Revue Africaine**, N° 4, pp 211-219.

⁴¹ - Ibid, pp 215-216.

⁴² - يبدو أن هذا الرقم مبالغ فيه إذا ما تم مقارنته بالعدد الإجمالي للجيش من بداية القرن التاسع عشر إلى الاحتلال الفرنسي سنة 1830م، وإذا ما قرن بالمعطيات الموجودة في دفاتر المخلفات لتلك الفترة.

⁴³ - Mercier: Op.cit, p. 500. Grammont: Op.cit, p297.

⁴⁴ - روسو: مرجع سابق، ص 330.

⁴⁵ - خوجة: مصدر سابق، ص 115.

⁴⁶ - الزهار: مصدر سابق، ص ص 136-139.

⁴⁷ - مبارك بن محمد الهلالي الميلي: **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**, 1964، الجزائر، مكتبة النهضة الجزائرية، ج3، ص 265.

48- تعود البدايات الأولى لفساد الأوجاق في الدولة العثمانية إلى أواخر القرن السادس عشر خاصة منذ عهد السلطان مراد الثالث ليزداد التمرد والعصيان في القرون الموالية مما استدعى إحداث إصلاحات في النظام العسكري، كانت بداياتها في عهد سليم الثالث (1789-1808) حين قرر تشكيل جيش جديد بإتباع الأنظمة العسكرية الحديثة مستعيناً بالخبرات الأوروبية ومعظم الجنود في هذا النظام كانوا من شبان الأناضول. بعد أن بدأت نتائج هذا النظام تظهر على المجندين أراد الاستعانة بأفراد الإنكشارية فأرسل إليهم مرسوماً بذلك غير أنهم رفضوه لتبدأ حركة عصيان واسعة ضد النظام الجديد تجسدت في عصيان أدرنة وعصيان الجاويش قباجي مصطفى في عام 1807م وعصيان جنود اللاظ المكلفين بحراسة المضيق عام 1808م، وأمام تطور واشتداد حركة العصيان قام السلطان سليم الثالث بإلغاء النظام الجديد. غير أن اهتمام سلاطين آل عثمان بضرورة إحداث إصلاحات عسكرية شاملة استمر وهو ما تجسد في عهد محمود الثاني (1809-1839) الذي قضى نهائياً على الإنكشارية فيما يعرف بالواقعة الخيرية عام 1826م. وفي مصر قام محمد علي أيضاً بالقضاء على باقي المماليك في مذبحة القلعة عام 1811م ثم اهتم بتأسيس جيش حديث على الطريقة الأوروبية حيث بدأت محاولته عام 1815م، وقد نجح في ذلك رغم وجود معارضة لمشروعه. أنظر: البنا سونيا محمد سعيد: فرقة الإنكشارية نشأتها ودورها في الدولة العثمانية من خلال المصادر التركية، 2006، ط1. القاهرة، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ص 349-389.

49- هو نفسه شاوش محلّة الشرق الذي ورد في مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار غير أنه لم يذكر اسمه بل اكتفى بالقول أن "الداي أمر بالقبض على الشاوش ووزرائه، ولما أتوا به إليه أوقفه أمام كرسي الملك، وأمر بضرب المدافع وضرب النوبة عليه وقال له أنه علم بأنه أجبر على القبول بالتمرد، ونتيجة لذلك أعطاه الأمان بالذهاب إلى المرسى ومنها إلى بر الترك كما منحه مبلغ من المال يقدر بألف دينار... أنظر الزهار: مصدر سابق، ص 137.

50- الأرشيف الوطني الجزائري: خط همايون، العلية 9، العدد 22546، السنة 1232.

51- غطاس عائشة، (سبتمبر/أيلول 1998م). "أوضاع الجزائر المعاشية والصحية أواخر العهد العثماني المجاعات والأوبئة 1787-1830م". المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد 17-18، تونس، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ص 361-367.

52- مروش: مرجع سابق. ص 59-60.

53- نفسه، ص 163

54- Grammont: Op.cit, p 298.

55- الأرشيف الوطني الجزائري: خط همايون، العلية 9، العدد 22546، السنة 1232.

56- نفسه.

57- الزهار: مصدر سابق، ص136.

58- الأرشيف الوطني الجزائري: خط همايون، ع 9، العدد 22546، السنة 1232.

59- خط همايون العلية 12، العدد 22548، السنة 1242، العدد 22552، السنة 1242.

60- الأرشيف الوطني الجزائري: خط همايون، العلية 9، العدد 22546، السنة 1232.

61- الأرشيف الوطني الجزائري: خط همايون، العلية 9، العدد 22528، السنة 1233.

62- روسو: مرجع سابق، ص ص 130-131.

63- الزهار: مصدر سابق، ص ص 138-139.

64- شهد مطلع القرن التاسع عشر تنافس حاد بين فرنسا وإنجلترا على الجزائر وانتهى بالاحتلال الفرنسي

في 5 جويلية 1830. لتفاصيل أخرى أنظر: زهرة زكية: التنافس الفرنسي- الانجليزي على الجزائر

وموقف الباب العالي منه (1792-1820)، 2016، ط1. الجزائر، القافلة للنشر والتوزيع.

65- الأرشيف الوطني الجزائري: خط همايون العلية 12، العدد 22548، السنة 1242، العدد 22552،

السنة 1242.

66- الأرشيف الوطني الجزائري: خط همايون، ع 9، العدد 22546، السنة 1232.

67- نفسه.

68- تابليت علي، (1994). "مذكرة سدني سميث ضد النشاط البحري لدول المغرب". مجلة الدراسات

التاريخية، العدد 07، جامعة الجزائر 2-، الجزائر، ص167.

7. قائمة المراجع باللغة العربية:

الوثائق:

- الأرشيف الوطني الجزائري بئر خادم: خط همايون، العلية 12، العدد 22548، السنة 1242.

- الأرشيف الوطني الجزائري بئر خادم: خط همايون، العلية 12، العدد 22552، سنة 1242.

- الأرشيف الوطني الجزائري بئر خادم: خط همايون، العلية 9، العدد 22474، سنة 1232.

- الأرشيف الوطني الجزائري بئر خادم: خط همايون، العلية 9، العدد 22528، السنة 1233.

- الأرشيف الوطني الجزائري بئر خادم: خط همايون، العلية 9، العدد 22546، السنة 1232

- الأرشيف الوطني الجزائري بئر خادم: خط همايون، العلية 9، العدد 22556، السنة 1232.

المصادر:

- الزهار أحمد الشريف: مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر 1168-1246هـ/1754-1830م، 1980م، ط2. تحقيق أحمد توفيق المدني، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- المزاري الأعيا بن عودة: طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، 1990م، ط1. تحقيق ودراسة يحيى بوعزيز، ج1، بيروت لبنان، دار الغرب الإسلامي.
- خوجة حمدان بن عثمان: المرأة، 2005م، تقديم وتحقيق وتعريب العربي الزبيدي، الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار.
- شالر وليام: مذكرات ولیم شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824، 1982م، تعريب وتعليق وتقديم إسماعيل العربي، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

المراجع:

- البنا سونيا محمد سعيد: فرقة الاكتشافية نشأتها ودورها في الدولة العثمانية من خلال المصادر التركية، 2006، ط1. القاهرة، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع.
- إلتز عزيز سامح: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، 1409هـ/1979، ط1. ترجمة: محمود علي عامر، دار النهضة العربية بيروت، للطباعة والنشر.
- روسو البارون ألفونسو: الحوليات التونسية منذ الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر، 1992، ط1. نقلها عن الفرنسية ونقعتها ودققها وضبطها بأمهات المصادر التونسية وقدم لها بدراسة نقدية، عبد الكريم الوافي، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس.
- زهرة زكية: 2016، التنافس الفرنسي- الانجليزي على الجزائر وموقف الباب العالي منه (1792-1820)، ط1. الجزائر، القافلة للنشر والتوزيع.
- مبارك بن محمد الهلالي الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، 1964، الجزائر، مكتبة النهضة الجزائرية، ج3.
- مروش المنور: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني العملة، الأسعار والمداخيل، 2009م، (د.ط). الجزائر، دار القصبة للنشر، ج1.

- المقالات:

- تابلت علي، (1994). "مذكرة سدني سميث ضد النشاط البحري لدول المغرب"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 07، جامعة الجزائر -2، الجزائر. ص 167-173.
- غطاس عائشة، (زغوان، سبتمبر/أيلول 1998م). "أوضاع الجزائر المعاشية والصحية أواخر العهد العثماني المجاعات والأوبئة 1787-1830". المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد 17-18، تونس، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ص 361-370.
- يلس شهاب الدين: (2004). "الأرشيف العثماني الجزائري عمل وأفاق". منشور في الوثائق العثمانية في الأرشيفات العربية والتركية، مجلة الوثائق العربية، العدد 22، الرياض. ص 68-98.

- الرسائل الجامعية:

- محرز أمين: أوجاق الانتكشارية بإيالة الجزائر في عهد الدايات (1671-1830)، دوره وتنظيمه من خلال الوثائق العثمانية: دفاتر المواجهات. أطروحة دكتوراه العلوم غير منشورة لنيل شهادة دكتوراه (التاريخ الحديث والمعاصر)، ج 1، جامعة الجزائر -2، الجزائر.

- قائمة المراجع باللغة الأجنبية.

Sources:

- Shaw Thomas : **L'Algérie un siècle avant l'occupation française au XVIII^{ème} siècle**, 1968, Paris, Ed Carthage.

- Venture de Paradis Jean Michal: **Tunis et Alger au XVIII^{ème} siècle**, 1983, Mémoires et observations rassemblées et présentées par Joseph Cuq, Paris, EdSindbad.

Articles:

-Devoulx Albert,(1860). « AHD AMAN ou règlement politique et militaire ».Texte turc traduit en arabe par Mohammed ben Moustafa, et reproduit en français par M. Devoulx fils..., **Revue Africaine**, N° 4, p 211-219.

-Nil Robin Joseph, (1874). « Note sur Yahia Agha ». **Revue Africaine**, N° 18, 59-118.

- Raymond André, (1981).« Le centre d'Alger en 1830 ». **Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée**, N°31, p 73-84.

Références:

- Gaid Mouloud: **L'Algérie sous les turcs**, 1991, 2 Ed. Alger, Ed Mimouni,

- Grammont Henri Delmas: **Histoire d'Alger sous la domination turque 1515-1830**, 2002, Présentation de Lemnouar Merouche, Paris, Ed Bouchene.

- Mercier Ernest: **Histoire de l'Afrique septentrionale (Berbérie) depuis les temps les plus reculés jusqu'à la conquête française (1830)**, 1868, T 3. Paris, Ed Ernest Leroux Éditeur.